تسعى المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر إلى تعزيز مشاركة وتعبئة مختلف الفاعلين والمجتمع المدنى في التدبير المستدام للغابات المغربية في ظل مختلف التحديات البيئية والسوسيو اقتصادية التى تهدد المنظومات الإيكولوجية. ولا مناص من مناقشة الوضع الراهن للشراكة التي تجمع المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والمجتمع المدنى، وكذا الأهداف المستقبلية التي تجمع مختلف الشركاء المعنيين بالمحافظة على الموروث الغابوي،

محمد التفراوتى



## تعزيز الشراكة من أجل تدبير مستدام للغابات المغربية

نظمت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، بتنسيق مع الاتحاد الاوروبي، ورشنة عمل وطنية تهم الغابات المغربية، تحت شعار" تعزيز الشراكة من أجل تدبير وتنمية مستدامين للغابات المغربية".

وأعرب فيليب ميكوس، رئيس التعاون بمندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب، خلال الجلسة الافتتاحية، عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بمبادرة المندوبية السامية في جمع لفيف متنوع من الفاعلين بغية الإنخراط في التفكير وتبادل الأراء بشبأن قضية مهمة بقطاع الغابات، مع مشاركة المجتمع المدنى فى تصميم و تنفيذ ورصد الغابوية، ذلك أن الد يدرك أن خصوصيات الغاية المغربية تجعلها فضاء من الرهانات والضغوط الاجتماعية والاقتصادية، مما يستوحب البحث عن أساليب حديدة لتدبير الفضاءات الغابوية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية السكان المقيمين ومستوىمعيشتهم.

في المغرب، يضيف ميكوس، بعدد كبير من المناطق المحمية التي تعتبر المصدر الرئيسي للثروة بالنسبة للمناطق القروية والمغرب عامة. ولكنها مهددة بشكل خطير جراء استمرار ممارسات الاستخدام غير الرشيد للموارد، نتيجة بعض الرهانات الاقتصادية وتغير المناخ، مما يستدعى استجابة شاملة وعاجلة لوقف تدهور المناطق الطبيعية. وأكد ميكوس أن التشريع الغابوي المغربى كان أورد منذ سنوات سيعينات القرن الماضى مشاركة السكان ف استغلال وتنمية موارد غابات الدولة. إذ أن القانون الذي صدر أخيرا بشأن المناطق المحمية، وفتح المجالس الاقليمية للغابات لمشاركة المجتمع المدنى والمهنيين، وتعزيز مقاربات تهيئة متفق عليها، وتطوير الشراكات مع الجمعيات والتعاونيات، كلها شهادات عن إرادة الإدارة لتكثيف وتنظيم التعاون مع الجهات المعنية الأخرى لضمان التنمية المستدامة للمناطق الغابوية. وأفاد ميكوس أن الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من 20 سنة لجهود المغرب في قطاع الغابات، بعكس الاهتمام المشترك والرغبة في تعزيز التنمية القروية، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات حماية البيئة.

وأفاد عبد العظيم الحافي، المندوب السامى للمياه والغابات ومحاربة التصحر، أن تعزيز مشاركة المجتمع المدنى في بلورة عناصر سياسة، يروم التمكن من امتلاك مشاريع التنمية المحلية من قبل مجموع المستعملين. مستعرضا وفق رؤية تحليلية مسار الاستغلال الغابوي خلال 5 عقود، وما صاحب ذلك من المشاريع الكبري التم عبئ لها مختلف الفاعلين، وكذا مبادئ التنظيم المهنى والتعاوني لتعقبه خلال تسعينات القرن الماضي الانفتاح على

ويتميز التراث الطبيعي الاستثنائي التجارة الخارجية. هو إذن تاريخ غنى بالمبادرات والمقاربات، يضيف الحافي،

وفق مناخ جيل جديد من المقاربات وعليه قامت المندوبية السامية بإعداد تصميم تهيئة الغابات وتعزيز عمليات تحسين المراعى الغابوية، خاصة بالمناطق الجبلية، والعمل على تنظيم ذوي حقوق الانتفاع في شكل جمعيات وتعاونيات للاستفادة في إطار تشاركي وتعاقدي من القيمة المضافة الناتجة عن استغلال وتسويق وتحويل المنتجات

وأكد الحافي على أهمية دور المجتمع المدنى في مواكبة التوعية وتعزيز مشاركة الساكنة في تدبير الغابات وفتح النقاش مع المجتمع المدنى بشئان السبل الكفيلة لبلورة سياسة عمومية غابوية. وعملت المندوبية السامية على تجديد الترسانة القانونية للمياه والغابات بمختلف مكوناتها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كظهير15 يونيو 2006 بتنفيذ القانون رقم 54.03 القاضى بتغيير وتتميم الظهير المتعلق بمراقبة القنص لسنة 1923 وظهير 16 يوليوز 2010 بتنفيذ القانون رقم 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية. وظهير 2 يوليوز 2011 بتنفيذ القانون رقم 29.05 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها، وتم إعداد مشاريع قوانين تستهدف تطوير وتحديث المنظومة القانونية الحالية لقطاع المياه والغابات موضوع المخطط التشريعي للحكومة برسم الولاية التشريعية التاسعة اتغيير وتتميم الظهير الشريف المتعلق بالصيد في المناطق البرية والظهير الشريف المتعلق بالمحافظة على الغابات واستغلالها).

وفقد الغطاء الغابوي 33 ألف هكتار ما بين 1990 وسنة 2000، فقد ربح حوالي 270 ألف هكتار ما بين 2000 و2010 وهو ما يعادل نموا يقارب

السامية تطوير الآليات التقنية

والتنظيمية للمقارية التشاركية

ومواكبتها للخاصيات السوسيو

اقتصادية الجهوية والمحلية. ومن أجل

ترسيخ مبدأ الشراكة في مختلف

برامجها، ستقوم بتدعيم أدوات

التحفيز ودعم برامج التحسيس

ديناميكية المقاربة التشاركية

والتأطير وتأهيل إطار العمل لمواكبة

والاندماج في السياسات القطاعية

- بناء استراتيجية جديدة لتدبير

المراعي واستغلال الحطب عبر إدماج

المواطنين في التنمية الجهوية و

الحلية قصد مواجهة التحديات

الراهنة والمستقبلية وذلك اعتمادا

على المقاربة السوسيو اقتصادية التي

تعتمد على العنصر البشري بالاساس

- تطوير أدوات ووسائل جديدة تعزز

- الاندماج مع المنظمات غير الحكومية

العاملة في مجال حماية البيئة.

- دمج المنتخبين والمجتمع المدني

المتعلقة بالغابات، من خلال إبرام

عقود واتفاقيات شراكة جديدة.

- بحث سبل التعاون مع المبادرة

الوطنية للتنمية البشرية فيكل

مايتعلق بالمشاريع الخاصة بتدبير

القطاءالغابوي.

والجمعيات المهنية في إدارة المشاريع

لتحقيق تنمية مستدامة.

التواصل مع جميع الشركاء.

5%، وهذا إنجاز مهم بفضل المجهودات الجبّارة

التي تبذلها المندوبية السامية للمياه والغايات

ومحاربة التصحر في إطار برنامجها العُشاري

وتناولت الورشة محورين تناولا بالدرس

والتحليل السياسة الغابوية ودور المجتمع المدنى،

عروض لمشاريع تخص قطاع الغابات. قطاع الغابات الحصيلة والرهانات ثم أهم

يعتزم برنامج دعم السياسة الغابوية إطلاق "نداء المشاريع" كآلية مهمة من أجل بناء أرضية متينة لشراكات جديدة، والبحث عن حلول مشتركة حول محاور أساسية مثل تقوية قدرات منظمات المجتمع المدنى، وتسهيل التدخلات التي تهتم بالنهوض بالمجال الغابوي والتدبير المشترك والمفوض خاصة بالمناطق المحمية والغابات ذات أهمية اقتصادية واجتماعية.

وتناقش المشاركون، خلال المحور الثاني، حول الدراسة الميدانية لخرائطية المجتمع المدنى التى أنجزتها المندوبية السامية للمياه والغايات ومحاربة التصحر والاتحاد الاوروبي سنة 2014 ، من خلال برنامج "برنامج تسهيلات للمجتمع المدنى" تم تفعيله في كل من مدن تازة وخنيفرة

التى يواجهها مختلف الفاعلين والخروج بعدة توصيات من أجل تعزيز تدخلهم في المجال

وقد أسفرت هذه الدراسة عن قاعدة بيانات تحتوى على عناصر ومعايير تحدد مختلف منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال الغابوي ومختلف الجهات الفاعلة في هذا القطاع، كما مكنت من تحليل تموقع وأدوار هذه المنظمات في تفعيل السياسة الغابوية على مستوى الأقاليم التي شملتها الدراسة . وسنحت المقاربة التشاركية المتعلقة بالبرنامج العشري -2005 2014 للانتقال من التدبير الأحادي إلى التدبير التشاركي، في اتخاذ القرارات التي تتعلق بإنجاز مشاريع حماية وتنمية المجالات الغابوية وتثمين منتوجاتها بما يخدم مشاريع التنمية امه مع تحسين طروف عيش الس القرويين المجاورين للغابات. وإدماج المنتفعين في تعاويدات وحمعيات رعوية، وإبرام عدة اتفاقيات شراكة مع الحمعيات والسلطات المحلية وكافة الفاعلين من أجل تدبير أفضل. وعليه تم خلق 136 تعاونية غابوية، تضم 14 مجموعة ذات النفع الاقتصادي، وإبرام 116 عقدة استفاد منها 7.600 منخرط بمدخول شهري يقدر بـ 2.000 درهم لكل

أسرة. كما أن عدد أيام العمل التي تم خلقها بلغ في مجموعه مليوني يوم. هذا إضافة إلى أن عدد الجمعيات وصل في سنة 2014 إلى 160 جمعية بعدما كان في سنة 2005 لايتعدى 7 جمعيات. كما تمت في هذا الصدد إعادة تصنيف حوالي 370 مقاولة غابوية بهدف الحصول على نتائج أكثر فعاليةومردودية.

بذكر أن الورشية عرفت مشياركة أزيد من 45 منظمة للمجتمع المدنى وممثلى الوزارات الحكومية المهتمة ووكالات التنمية والتعاون المختلفة، فضلا عن خبراء وباحثين في مجال المحافظة على الثروة الغابوية.

يشار إلى أن تنظيم هذه الورشة المؤطرة من طرف الاتحاد الأوروبي ينشد دعم سياسة القطاع الغابوي بالمغرب باعتبارها جزءا من برنامج واسع النظاق خصص له علاف مالي ملاسن درهم خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية سنة 2017. ويتغيا المساهمة في توطيد الحكامة في السياسة الغابوية وأقلمتها معتطور السياسات الترابية، لاسيما مع منظمات المجتمع المدني. ومن المبرمج أن تسمح هذه الخطة، من خلال المنح، توفير الدعم العملي لمختلف مبادرات المجتمع المدنى في قطاع الغابات.

وزارة الداخلية

بعروض أثمان لأجل

## إعلان عن طلب عروض مفتوح رقم 04/CRITT/2015

صاحب المشروع 1.560.000،00 درهم (مليون و خمسمئة و ستين ألف درهم) يجب أن يكون كل من محتوى و تقديم ملفات المتنافسين مطابقين لمقتضيات المواد 27 و 28 و29 و31 من المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادي الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية.

ويمكن للمتنافسين: - إما إيداع أظرفته، مقابل وصل بالمركز الجهوى للاستثمار لجهة طنجة - تطوان؛ - إما إرسالها عن طريق البريد المضمون بإفادة بالاستلام إلى المكتب

- إما تسليمها مباشرة لرئيس مكتب طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 5 من نظام الاستشبارة.

## وكذا تقديم نتائج ومقترحات منبثقة عن الدراسة الخرائطية لمنظمات المجتمع المدنى في قطاع البرنامج العشري 2024 - 2015 يوم الثلاثاء 31 مارس2015 على وقاربت الورشية مجال تسبهيل التبادل والشروع فى وضع أنماط علاقات جديدة بين الشركاء الساعة 10 صباحا سيتم بمقر بالنسبة للبرنامج العشري المقبل -2015 2024 فستواصل المندوبية المركز الجهوى للاستثمار بطنجة

والمجتمع المدنى والإدارة الغابوية والجماعات القروية، كماعملت على بلورة وتنفيذ وتقييم السياسة الغابوية على مختلف المستويات، وتأهيل المجتمع المدنى للمشاركة في عمليات

وتحدث المشاركون عن السياسة الغابوية بالمغرب والمجهودات المبذولة من أجل تفعيل دور المجتمع المدنى في تدبير وحماية الثروة الغابوية من خلال عرض مفصل تم التركيز فيه على أهم التوجهات المتبعة في استراتيجية المندوبية السامية للمياه والغايات ومحاربة التصحر لتدبير المجال الغابوي والمقاربة التشاركية في مقومات برنامج دعم السياسة الغابوية المغربية

وشفشاون، بهدف تحليل التحديات والرهانات

## الملكة المغربية رير و المرادة و المنطقة و المركز الجهوي للاستثمار طنجة - تطوان

فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض

دراسة جدوى خلق سوق للمواد

الأولية بطنجة

يمكن سحب ملف طلب العروض بمكتب

الضبط للمركز الجهوى للاستثمار

الكائن بشارع عمر ابن الخطاب (قرب

مقر ولاية طنجة) ، ويمكن كذلك نقله

إلكترونيا من بوابة صفقات

الدولة من العنوان الإلكتروني

.www.marchespublics.gov.ma

حدد مبلغ الضمان المؤقت24.000،000

كلفة تقدير الأعمال محددة من طرف

درهم (اربع و عثيرون ألف درهم).

التالى: